وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: لتدريب الكوادر والعاملين والارتقاء بأدائهم

المصادقة على مذكرة تفاهم بين المعهد الدبلوماسي ومركز القياس والتقويم

فادي بك الشريف

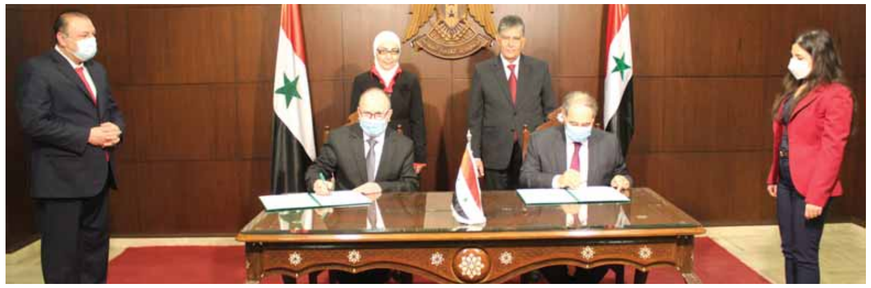

صدّق وزيرا التعليم العالي بسام إبراهيم، والخارجية والمغتربين فيصل المقداد على مذكرة تفاهم بين المعهد الدبلوماسي في الخارجية ومركز القياس والتقويم في التعليم العالي.

وقبل المصادقة قام مدير المعهد الدبلوماسي، السفير غسان نصير، ومدير عام مركز القياس والتقويم، ميسون دشاش بتوقيع المذكرة، التي تهدف إلى تعزيز التعاون العلمي والثقافي بين المعهد والمركز في مجال تطوير برامج تنمية القدرات البشرية.

هذا وتنظم مذكرة التفاهم آليات التعاون بين الجانبين لمدة عامين، وتنص على القيام بدراسة الدورات التي يقوم بها المعهد وتأمين الاحتياجات اللازمة لتحقيق عملية التطوير والارتقاء بالعمل.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بيّن وزير التعليم العالي أن هذا يعكس رغبة في العمل على دعم وتطوير التعاون في مجال التدريب والارتقاء بأداء العاملين والكوادر في السلك الدبلوماسي، وتطوير برامج تنمية القدرات البشرية للمتدربين في المعهد باعتبار أن مركز القياس والتقويم هيئة عامة علمية من أهم مهامه تقديم الخدمات البحثية والاستشارية والتدريبية للمعنيين في القياس والتقويم سواء في المؤسسات العلمية أو الجهات العامة والخاصة التي تطلب مثل هذه الخدمات.

وأضاف: إن العمل كان يتم بشكل ودي وعبر برامج معينة، والآن أصبحت مذكرة تفاهم رسمية تم توقيعها بين الطرفين، مع العمل على وضع برامج زمنية محددة من المعهد والمركز للعمل بمضمونه لمدة عامين قابلة للتجديد.

هذا وتوضح المذكرة التزامات كل من المعهد والمركز في إطار تأمين المتطلبات اللوجستية اللازمة لتنفيذ البرامج والدورات، ووضع الخطط والبرامج والحقائب التدريبية، وتأمين الكوادر التدريسية والتدريبية.

تجار تواطؤو مع موظفين واختلسوا ١,٨ مليار ليرة من القطاع العام وبيّضوا الأموال بتأسيس شركات وهمية

رئيس «الجنايات المالية والاقتصادية» بدمشق لـ«الوطن»: نحاكم مسؤولين ومديرين عامّين سابقين بقضايا فساد

محمد منار حميجو

كشف رئيس محكمة الجنايات الثالثة المختصة بالقضايا المالية والاقتصادية في دمشق نظام دحدل أن المحكمة تحاكم مسؤولين ومديرين عامين وهيئات سابقين في قضايا فساد منها الغش بالتعاقد واختلاس وهدر المال العام، مؤكداً أن المحكمة استردت مبالغ مالية كبيرة تم اختلاسها وسرقتها من المال العام بعدما أصدرت أحكاماً باستردادها مع تغريم قيمة الضرر الذي ترتب على ذلك.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أكد دحدل صدور حكم قضائي بحق موظفين في القطاع العام اختلسوا ١,٨ مليار ليرة بالتواطؤ مع تجار باسترداد المبلغ وتغريمهم بذات المبلغ مع الفؤاد القانونية نتيجة الضرر على المال العام، موضحاً أن هيئة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رفعت دعوى بعدما أقدم المختلسون على تبييض الأموال المختلسة بتأسيس شركات منها حقيقية وأخرى وهمية وتم توثيق ذلك وبالتالي تم الحكم بموجب ذلك، مشيراً إلى إلقاء الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة ومن ثم بعدها مباشرة تحويله إلى حجز تنفيذي لاسترداد المال العام.

وبيّن دحدل أنه يعد هذا المبلغ هو الأكبر من المبالغ المختلسة من القطاع العام وفق العقوبة وفق ما نص عليه قانون العقوبات الاقتصادية إضافة إلى الأسباب التقديرية التي لدى هيئة المحكمة باعتبار أن الهدف هو استرداد المال العام.

وأكد أنه في موضوع الاختلاس تكون هناك مصادرات فورية بحق المختلس ضماناً للمال العام سواء بالحجز أم منع التصرف لحين البت بموضوع الدعوى.

وبيّن دحدل أن التعامل في هذه القضايا على أساس أن الضحية هي الدولة والفاعل اعتدى على أموال الدولة الذي هو مال الجميع، مضيفاً: من أجل ذلك اهتمامنا الأساسي استرجاع هذه الأموال مع التعويض والفوائد القانونية.

وأعلن دحدل عن محاكمة تجار متهربين ضريبياً بمبالغ تتراوح لكل تاجر ما بين ٥٠ إلى ١٠٠ مليون ليرة، لافتاً إلى أن هناك اهتماماً كبيراً من وزير العدل بهذا الخصوص باعتبار أن التهرب الضريبي يفوت على الخزينة أموالاً كبيرة وتذهب إلى جيوب التجار.

وكشف دحدل عن إغلاق العديد من المكاتب غير المرخصة وتعمل بالحوالات غير المشروعة ومحاكمة المتعاملين في هذا الموضوع وتم ضبط المبالغ وتحويلها لمصلحة المصرف المركزي، مؤكداً أن الحد الأدنى لعقوبة التعامل بغير الليرة يصل إلى ٧ سنوات ولا يجوز إخلاء السبيل فيها والتالي هي مشددة وفق ما نص عليه المرسوم التشريعي الصادر العام الماضي.

دحدل اعتبر أن التعامل بالحوالات غير المشروعة يعرقل عمل المكاتب المرخصة إضافة إلى أنه يسهم في التسبب بضرر للدولة من خلال تهريب العملات الأجنبية بطرق غير مشروعة.

ونوه دحدل إلى أنه تمت أيضاً محاكمة أشخاص تواطؤو مع موظفين بسحب بطاقات صراف لأسر شهداء والاستفادة منها والهيئة العامة للرقابة والتفتيش حتى الآن تتابع هذا الموضوع بعدما تكشفت أمور جديدة في هذا الموضوع.

وأشار إلى فصل دعاوى بحق أشخاص جمعوا أموالاً بطرق غير مشروعة واكتسبت الدرجة القطعية، كاشفاً أنه سوف يتم تشكيل لجنة لتوزيع الأموال التي جمعها زاهر زنبركجي المحكوم بالسجن لمدة ١٥ عاماً على المدعين الشخصيين بإشراف وزارة العدل بالتنسيق مع الوزارات المعنية في هذا الموضوع.

وأوضح دحدل أن للمحكمة دوراً كبيراً في مكافحة قضايا الفساد المتعلقة باختلاس أو سرقة المال العام أو الغش بالعقود مع الدولة مهما كان نوعها إضافة إلى دورها في محاكمة الأشخاص الذين يتعاملون بغير الليرة السورية والتداول بالحوالات الخارجية بصورة غير مشروعة عن طريق المكاتب غير المرخصة أو من خلال أشخاص يمتهنون هذا الموضوع.

وأكد أن المحاكمات عادلة وصريحة وعلنية ولا يوجد أي استغلال لأي شخص كما أنه لا يوجد أي شخص متهم حتى تثبت إدانته بالأدلة.

- تجار تهربوا من الضرائب كل منهم بين ٥٠-١٠٠ مليون ليرة
- سيتم تشكيل لجنة لتوزيع الأموال التي جمعها زنبركجي على أصحابها المدعين

لا نية لزيادة تعرفة وكلف الوثائق في مراكز خدمة المواطن

محافظ دمشق يفتتح مركز «القنوات»

الشهر القادم توسعة «المهاجرين والشام الجديدة».. وإضافة خدمات جديدة

الوطن

بيّن محافظ دمشق عادل العلبي وضع خطة لتطوير مراكز الخدمة في العاصمة، من خلال توسعتها وزيادة عدد الخدمات المقدمة فيها لتقديمها بالشكل الأفضل والأمثل للمواطنين.

وفي إطار السعي الدائم لتحسين وتطوير واقع مراكز خدمة المواطن وإضافة خدمات جديدة، افتتح المحافظ مركز خدمة المواطن القنوات (مبنى دائرة خدمات القنوات في سوق باب سريجة) بعد إعادة تأهيله وتوسعته.

وأكد العلبي أهمية هذا التوجه بهدف تبسيط الإجراءات وتخفيف الأعباء واختصار الوقت والجهد في إنجاز المعاملات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير مراكز خدمة المواطن في محافظة دمشق لؤي علوش، أن المركز سيقدم خدمات السجل المدني من (بيانات زواج- طلاق - ولادة -وفاة - إخراج قيد فردي- خدمة البيان العائلي)، إضافة إلى خدمات السجل العدلي (غير محكوم)، ووثيقة غير موظف، ناهيك عن تقديم خدمات عقود الإيجار والمصالح العقارية، وسيضاف إليه خدمات جديدة.

وأكد علوش أنه سيتم تعميم خدمات السجل المؤقت على المركز الجديد إضافة إلى كل مراكز الخدمة المنتشرة في العاصمة، مؤكداً دراسة تزويد المراكز ببعض خدمات مديرية الشؤون الصحية، إضافة إلى دوائر الخدمات، مع تعميم خدمات التنظيم العمراني، والتخطيط، منوها بوضع خطة للتوسعة.

ونوه بافتتاح المركز في القنوات باعتبارها منطقة مكتظة سكنية وتجارية، الأمر الذي يسهل على المواطنين وبسط من إجراءاتهم، ما يوفر عليهم عناء التوجه إلى الإدارات المركزية، للحصول على الوثائق المطلوبة.

وأشار إلى أن مساحة مركز القنوات بعد توسعته، تبلغ ٢٠٠ متر مربع مؤلف من ١١ مكتباً وبشكل يطابق المعايير المعتمدة لمراكز خدمة المواطن من حيث (صالة الانتظار- المعايير البصرية- موقع المركز بالطابق الأرضي- نظام دور- مكتب استقبال- مكتب أرشفة- مكتب استشاري- كوات مصرفية) ومجهز بألواح الطاقة الشمسية (الواح كهروضوئية) بهدف توفير الإنارة وتشغيل التجهيزات اللازمة لاستمرار العمل.

كما بيّن مدير مراكز خدمة المواطن أنه سيتم الشهر القادم توسعة مركزي المهاجرين والشام الجديدة، وذلك بالعمل عبر معايير للتوسعة لانتشار مراكز الخدمة في مختلف المناطق، لتكون نموذجاً لتقديم الخدمات بالشكل الأمثل، علماً أن عدد مراكز الخدمة في العاصمة يقدر بـ١٥ مركزاً.

وكشف عن دراسة افتتاح مركزين جديدين في النصف الثاني من العام الجاري، وذلك في منطقة القصاع لتخديم المواطنين في المنطقة إضافة إلى تخديم الأهالي في باب توما والتجارة والعدوي والقصور، إضافة إلى مركز جديد في حي الورود، للحصول على مختلف الوثائق، وعدم تكبدهم عناء النزول إلى مركز المدينة، مع تقديم كل الخدمات وتعميمها.

وحول واقع التعرفة وأجور الوثائق، بيّن علوش أنه لا يوجد أي توجه لزيادة التعرفة والأجور، وخاصة أن الغاية والقصد من إحداث المراكز هو خدمي وليس ربحياً، وذلك بهدف تقديم مختلف الخدمات للمواطنين وتبسيط إجراءاتهم.

ونفى علوش إجراء أي زيادة منذ ٤ سنوات، مضيفاً بالقول: الأجور ثابتة ومحددة بقرارات مجلس المحافظة، ومازالت كما هي عليه ولم يطرأ أي تعديل ولا توجه لزيادتها.

مخابز حماة الآلية تجدد شبابها لتحسن رغيفها

مواطنون: الخبز بينَ بين.. مخبز سلمية: النقل يسيء للجودة

التموين: ٩٥ مخالفة بحق مخابز ومعتمدين في ٩ أيام

حماة- محمد احمد خبازي

تتباين آراء المواطنين إزاء جودة الرغيف المنتج بمخابز حماة الآلية، فمنهم من يراه جيداً ويؤكل، ومنهم من يراه نقيض ذلك تماماً.

وبهذا الصدد، بيّن رئيس الدائرة الفنية بفرع السورية للمخابز بحماة فرزات حمد لـ«الوطن» أن الخبز الذي تنتجه مخابز المحافظة، وعددها ١٣ مخبزاً بـ٢١ خطاً إنتاجياً، جيد جداً بشهادة المواطنين في مختلف مدن المحافظة وأريافها.

وأوضح أن المشكلة ليست بالمخابز ولا بالرغيف، وإنما بنقله إلى المعتمدين مكدساً وبشاحنات أو سيارات مغلقة صغيرة.

ولفت إلى أن فرع المؤسسة السورية للمخابز بحماة، ولتحسين نوعية الرغيف وجودته، أجرى مؤخراً عمرةً وصيانة للعديد من بيوت النار وخطوط الإنتاج بعدة مخابز.

وأوضح أنه تم إجراء صيانة لمخبز حماة الأول بالتعاون مع منظمة الصليب الأحمر، التي قدمت بيت نار وقطاعة وفتاحة وعدداً من القطع الكهربائية، ولمخابز السعن، والصبورة، وسلمية، وهو ما أدى إلى تحسن ملحوظ بنوعية الرغيف وجودته.

وأشار إلى أنه تمّ كحل إسعافي لأهالي صوران وما حولها من الريف الشمالي المحرر من الإرهاب، تجهيز صالة السورية للتجارة كمخبز وبطاقة انتاجية ١١ طناً باليوم، لتأمين الخبز للأسر التي عادت إلى منازلها واستقرت بقراها.

وأكد حمد أن مخبز السقيلبية بحاجة إلى صيانة، وقد وعدت منظمة الصليب الأحمر بتقديم آلات جديدة له، بينما مخبز آذار بحماة بحاجة إلى إصلاح السقف وتزفيت الساحة.

وكشف أن المشكلة الرئيسية التي تعاني منها المخابز، هي التقنين الكهربائي الطويل، ما يجعلها تعتمد على مجموعات التوليد التي تعمل ٢٠ ساعة باليوم وسطياً.

وبيّن مدير مخبز سلمية الآلي إياد يازجي لـ«الوطن»، أن إنتاج المخبز بالشهر الماضي، كان نحو ١٩١ طناً، أي نحو ١٧٣ ألف ربطة خبز، وباليوم ينتج ٢٧ طناً، ولكن بسبب الصيانة التي أجريت له كان الإنتاج الوسطي آنذاك ٢٢ طناً.

وأوضح أن الصيانة تمت بأيدي كوادر المخبز الفنية الخبيرة، وبالتعاون مع الدائرة الفنية والإدارة العامة للمخابز، وهو ما انعكس على تحسن الرغيف أكثر من ذي قبل.

وعزا اليازجي شكاوى المواطنين من جودة الخبز، إلى سوء النقل، فالنقل بحسب قوله هو أكثر ما يسيء لجودة الخبز.

وأوضح أن ٩٥ بالمئة من الإنتاج ينقل للمعتمدين بالمدينة وريفها بسيارات معظمها صغير ومغلق، وإن كان فيها رفوف ولكنها لا تكفي، واقترح حل لهذه المشكلة أن يوزع الخبز عن طريق أكشاك وعددها ٢٥ على مستوى المحافظة و٨ بمدينة سلمية، وأن ينقل الخبز بسيارات المخابز وأخرى تستأجرها لهذا الغرض وتكون مناسبة.

ولفت إلى أن ذلك لا يكلف المخابز شيئاً فمن الـ٢٥ ليرة التي يتقاضاها الناقلون والمعتمدون يمكن تغطية نفقات استئجار السيارات، والقضاء على مشكلة تكديس الخبز.

هذا وقد طالب مواطنون كثر بحماة ومصياف وسلمية والغاب، بإعادة توزيع الخبز من خلال أكشاك المخابز، كما كان متبعاً قبل أزمة كورونا.

وقالوا: إن ذلك أرحم بكثير من تحكم بعض المعتمدين بمخصصاتنا من الخبز، وبيعنا الربطات بسعر زائد.

وأيد مدير التجارة الداخلية بحماة رياض زيود ما شكا منه المواطنون من حيث الغش بالخبز وبيعه بسعر زائد، وبيّن لـ«الوطن» أن دوريات حماية المستهلك نظمت ٩٥ ضبطاً تموينياً بحق مخابز لإنتاجها خبزاً سيئ الصنع، وبحق معتمدين لبيعهم الخبز بسعر زائد، وربطات ناقصة الوزن بنحو ٢٠٠ غ، وتلاعبهم بمخصصات المواطنين عبر البطاقة الالكترونية، وذلك من ١ إلى ٩ الشهر الجاري فقط.

وأكد اتخاذ الإجراءات القانونية بحق جميع المخالفين من أصحاب المخابز والمعتمدين.

المقاولون في السويداء يحجمون عن إكمال تأهيل المدارس فيها

السويداء- عبير صيموعة

أشار رئيس الدائرة الفنية بمديرية الخدمات الفنية في السويداء غازي الحلبي لـ«الوطن» إلى أنه بعد إحجام المقاولين عن إكمال العمل بعدد من المشروعات المدرسية خاصة أن الأعمال بدأت فيها منذ حوالي عشرة أعوام قامت المديرية بإعادة الكشوف التقديرية حسب الدليل السعري لعام ٢٠٢١ وحسب الأسعار الرائجة لأربعة مشاريع مدرسية توقفت الأعمال فيها منذ عام ٢٠١١ على أن تتم الأعمال على نفقة المتعهد طبعاً وفق الأسعار الرائجة حالياً.

ولفت إلى أن المشاريع تضم ترميم الثانوية الصناعية في مدينة شهبا بقيمة ٣٤٩ مليوناً ومدرسة عرى بقيمة ٨٩٠ مليوناً ومدرسة عرمان بقيمة ٤٥٥ مليوناً إضافة إلى مدرسة صلخد حلقة أولى بقيمة ٥٦٤ مليوناً.

وأشار الحلبي إلى أن إحجام المقاولين عن إكمال الأعمال لعدم صرف فروقات الأسعار لهم من المديرية مع عدم تبرير مدة التأخير يتحمله المقاولون أنفسهم، حيث كان بإمكانهم إكمال الأعمال أو تبرير أسباب تأخرها.

بدوره بيّن مدير تربية السويداء بسام أبو محمود أنه وضمن خطة التربية للعام الحالي سيتم تأهيل ٩ مدارس على إعادة الإعمار بقيمة ٣٥٠ مليوناً منها مدرستان في المدينة وباقي المدارس في شهبا وصلخد والمزرعة والقريا إضافة إلى ترميم ١٨ مدرسة على الموازنة الاستثمارية بقيمة ١٨٠ مليون ليرة موزعة على مدارس الريف والمدينة إضافة إلى تخصيص ٥٠ مليون ليرة للأعمال الطارئة، حيث ستتم المباشرة بأعمال الترميم والتأهيل نهاية الشهر الخامس من السنة الحالية.

هذا وما زالت قضايا ترميم وتأهيل المدارس في المحافظة هي القضايا الأكثر تعقيداً بعد أن شهدت سابقاً ٢٠ مدرسة من مدارس المحافظة تعثراً في التنفيذ جراء الفروقات السعرية بين مدة العقد ومدة التنفيذ التي تزامنت مع دخول البلاد في الأزمة والتي أدت بدورها إلى توقف التنفيذ ورفع دعاوى قضائية من قبل المتعهدين جميع المخالفين من أصحاب المخابز والمعتمدين على مديرية الخدمات الفنية في السويداء المسؤولة عن تلك التعهدات.